

Distr.: General
10 August 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة

تحدون طيه التقرير عن أعمال مجلس الأمن خلال تولي جمهورية تنزانيا المتحدة
الرئاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (انظر المرفق). وأعد هذا التقرير تحت إشرافي وبعد
التشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) أوغوستين ب. ماهيغا
السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن أثناء رئاسة جمهورية تنزانيا المتحدة
(كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

مقدمة

خلال رئاسة جمهورية تنزانيا المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عقد مجلس الأمن
٣١ جلسة، منها ١٧ جلسة مشاورات غير رسمية ومناقشة مفتوحة واحدة بشأن السلام
والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا. واعتمدت خمسة قرارات وأربعة
بيانات رئاسية.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ومن خلال مشاورات غير رسمية، نظر أعضاء مجلس الأمن
في تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة
قدمها الممثل الخاص للأمين العام، الجنرال لامين سيسى، بشأن الأحوال السياسية والأمنية
والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد. ولوحظ تحقيق تحسن
طفيف في حالة حقوق الإنسان والأداء الاقتصادي، غير أن انعدام الأمن مستمر.

كوت ديفوار

وخلال مشاورات غير رسمية جرت في ١٧ كانون الثاني/يناير، قدم السيد جان
ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس بشأن تدهور الحالة
الأمنية في كوت ديفوار والتطورات السياسية المتصلة بتنفيذ القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥). ونظر
المجلس أيضا في تقرير الأمين العام عن أنشطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع
التركيز بوجه خاص على نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج والانتخابات وتعزيز عملية
الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2006/2) أعرب فيه
عن قلقه البالغ إزاء الاضطرابات الحاصلة في كوت ديفوار ورحب بالبعثة العاجلة التي قادها
الرئيس أوباسانجو وكرر تأييده التام لرئيس الوزراء وللفريق العامل الدولي.

واتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٥٢ (٢٠٠٦)، في جلسته ٥٣٥٤ المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير، الذي مدد بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وولاية القوات الفرنسية التي تدعمها حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية في ٦ كانون الثاني/يناير قدم خلالها السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، التقرير العشرين للأمين العام عن أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجرى أيضا إطلاع المجلس على نتائج الاستفتاء الدستوري الذي جرى يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والذي شارك فيه ٥٦ في المائة من الناخبين المسجلين؛ وصوّت ٨٠ في المائة منهم لصالح الدستور الجديد. وأحيط المجلس علما بالفجوة المالية اللازم سدها لتسهيل العملية الانتخابية، وبالإجراءات الصارمة التي اتخذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات والمليشيات المسلحة في منطقتي كيفو وفي إيتوري والخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية، بما فيها جيش الرب للمقاومة، على السلام والأمن في جمهورية الكونغو وفي المنطقة.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2006/4)، ندد فيه بالهجوم، الذي تعرضت له مفرزة تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في متز غارامبا الوطني والذي أسفر عن مصرع ثمانية من حفظة السلام الغواتيماليين خلال عملية ضد عناصر مشتبه في انتمائها إلى جيش الرب للمقاومة. وشدد أيضا على أهمية العملية الانتخابية.

وخلال الجلسة ٥٣٦٠، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٥٤ (٢٠٠٦) بالإجماع الذي طلب فيه إلى الأمين العام القيام بإعادة إنشاء فريق الخبراء المشار إليه في القرارين ١٥٣٣ (٢٠٠٤) و ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، وأعلن عن اعتزامه القيام برصد الامتثال لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) والموسع بموجب القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥).

إثيوبيا وإريتريا

خلال مشاورات غير رسمية جرت في ٩ كانون الثاني/يناير، تلقى أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن القيود التي ما زالت مفروضة على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

واستمعوا إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بشأن مختلف الخيارات التي قد يتعين على مجلس الأمن النظر فيها إذا ما استمرت القيود.

واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها الرئيس بشأن الاجتماعات التي عقدها مع ممثلي إثيوبيا وإريتريا اللذين أكدا له استمرار ثقتيهما واطمئنانهما للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تسهيل جهود بلديهما من أجل معالجة مشكلة ترسيم الحدود.

وأبلغ سفير الولايات المتحدة الأمريكية، جون بلتن، المجلس بعزم حكومة بلده إرسال وفد تقوده مساعدة وزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية، جندايفي فريزر، إلى إثيوبيا وإريتريا لمناقشة تنفيذ قرار لجنة الحدود وأيضا لمحاولة الخروج من المأزق.

منطقة البحيرات الكبرى

في ٢٧ كانون الثاني/يناير، أجرى مجلس الأمن مناقشة عامة على المستوى الوزاري دارت حول السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وترأست الاجتماع أشا روز منتجيتي - ميجيرو، وزيرة خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة. وشارك ما مجموعه ٤٥ ممثلا منهم ١٥ وزيرا من أفريقيا وأوروبا في المناقشة المتعلقة بالتحديات التي تواجه المنطقة.

وفي ختام المناقشة اعتمد القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦) بالإجماع بوصفه نصا رئاسيا. وإذا أشار مجلس الأمن إلى قراراته ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥)، دعا المجلس المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى؛ ودعا جميع الدول في المنطقة إلى وضع حد للأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير الشرعية؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، بما في ذلك حقوق المرأة وسيادة القانون والممارسات الديمقراطية؛ وسلم بأهمية إعلان دار السلام وبالحاجة الماسة إلى عقد مؤتمر دولي ثان في نيروبي؛ وأكد الأهمية التي قد ينطوي عليها عمل لجنة بناء السلام في المنطقة.

الصحراء الغربية

خلال مشاورات غير رسمية جرت في ١٨ كانون الثاني/يناير، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، بيتر فان والسوم، بشأن المأزق الذي يعوق تسوية مسألة الصحراء الغربية بعد رفض أحد طرفي النزاع خطة بيكر.

السودان

في ١٣ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة عامة تلتها مشاورات غير رسمية بشأن السودان. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام، جان برونك، بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ولا سيما إنشاء حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وركزت الإحاطة على إنشاء اللجان الرئيسية واعتماد التشريعات المحددة اللازمة لإنشاء اللجان المتبقية. وأعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء توتر العلاقات بين السودان وتشاد.

واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى السيد سالم أحمد سالم ميسّر محادثات أبوجا بشأن دارفور، الذي دعا إلى اتخاذ إجراءات لكفالة فعالية الآلية المنشأة بهدف تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، بما في ذلك التهديد بفرض جزاءات، والاعتراف بالدور الذي تضطلع به البلدان المجاورة للسودان، وتنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين، وتوفير ما يكفي من الموارد المالية والدعم للبعثة الأفريقية في السودان.

آسيا

أفغانستان

في ١٧ كانون الثاني/يناير، قدم الممثل الخاص للأمين العام المنتهية ولايته، جان أرنو، إلى مجلس الأمن إحاطة عن الحالة في أفغانستان وتلقى المجلس تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وبلغ أعضاء المجلس معلومات عن العنف المستمر في جنوب أفغانستان، بما في ذلك الهجمات التي تعرضت لها حافلة كندية واغتيال المدير السياسي، غلين بيري. وأبلغوا أيضا بأن عملية بون قد أنجزت بافتتاح البرلمان الأفغاني الجديد في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وبأنه يجري في لندن الشروع في تنفيذ "اتفاق أفغانستان" بوصفه خطة لبناء السلام في مجالات الأمن، والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية ومكافحة المخدرات.

وصدر بيان صحفي في آخر الجلسة يؤكد من جديد أهمية مؤتمر لندن بشأن أفغانستان المقرر عقده يومي ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير واتفاق أفغانستان كأساس لتوفير إطار متين للمرحلة المقبلة من إعادة بناء البلد بأيدٍ أفغانية بمساعدة جهود دولية.

تيمور - ليشتي

عقد أعضاء المجلس جلسة علنية بشأن تيمور - ليشتي في ٢٣ كانون الثاني/يناير استمعوا خلالها إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام، سوكيهيرو هاسيغاوا، عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك الإعداد لنقل المهام إلى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين. وذكر الممثل الخاص أن الأمم المتحدة قامت بعمليات ناجحة لحفظ السلام وبناء السلام بدعم من شعب تيمور وقادته.

واستمع المجلس إلى كلمة ألقاها رئيس تيمور - ليشتي، زانانا غوسماو، عن تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، والتطورات والتحديات الحالية واحتياجات وتطلعات بلده.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية

لبنان

أصدر أعضاء المجلس بياناً رئاسياً في ٢٣ كانون الثاني/يناير (S/PRST/2006/3) أشار فيه المجلس إلى انسحاب القوات السورية من لبنان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وأثنى على الحكومة اللبنانية على ما اتخذته من خطوات لإعادة بسط كامل سلطتها على كافة أرجاء أراضيها واستعدادها لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع سوريا وترسيم حدودها مع الجمهورية العربية السورية. غير أن المجلس أعرب عن أسفه لعدم تنفيذ الأحكام الأخرى للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس عن أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أبلغ خلالها عن أعمال القتال المتواصلة عبر الخط الأزرق.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٥٥ (٢٠٠٦) الذي مدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛ وأعرب عن قلقه الشديد إزاء الانتهاكات الخطيرة لخط الانسحاب وحث الطرفين على وضع حد لهذه الانتهاكات؛ وحث الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها على جنوب البلد.

وفي إحاطة مفتوحة متبوعة بمشاورات غير رسمية في ٣١ كانون الثاني/يناير، أبلغت الأمانة العامة المساعدة للشؤون السياسية، أنغيلا كين، أعضاء المجلس بأن الأمين العام بصدد إيفاد فريق إلى لبنان للنظر في إمكانية إنشاء محكمة لمقاضاة جميع المتورطين في ارتكاب أعمال إرهابية خطيرة في لبنان.

لجنة التحقيق الدولية المستقلة

أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا في ١٣ كانون الثاني/يناير يرحب فيه بقرار الأمين العام بتعيين سيرج براميرتز مفوضا للجنة التحقيق الدولية المستقلة المكلفة بالتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وأثنى على سلفه ديتلف مهليس على عمله المتميز. وفي إحاطة لاحقة قدمتها الأمانة العامة المساعدة في ٣١ كانون الثاني/يناير أبلغ الأعضاء بوصول المفوض براميرتز إلى بيروت للشروع في العمل.

الحالة في الشرق الأوسط

في إحاطة مفتوحة متبوعة بمشاورات غير رسمية في ٣١ كانون الثاني/يناير، قدمت الأمانة العامة المساعدة للشؤون السياسية إلى أعضاء المجلس إحاطة عن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية.

أوروبا

جورجيا

في ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة سرية متبوعة بمشاورات غير رسمية بشأن الوضع في جورجيا. وخلال هذه الجلسة الخاصة، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام، هايدي تاغليافيني، لأعضاء المجلس إحاطة عن الوضع في أبخازيا في جورجيا وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، أبلغت خلالها أعضاء المجلس بالمقترح الأبخازي بشأن فتح مكتب لحقوق الإنسان، الذي كانت البعثة بصدد النظر فيه؛ وبالوضع الأمني الذي لم تحر تسويته بعد في مقاطعة غالي؛ وزيارة الأمين العام لتبيليسي واجتماعه مع الرئيس ساكاشفيلي. وأدلى إراكلي ألسانيان، المبعوث الخاص لرئيس جورجيا، ببيان وتبعه ممثل الاتحاد الروسي. وانتقل أعضاء المجلس بعد ذلك إلى مشاورات غير رسمية للنظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في جورجيا.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اتخذ أعضاء المجلس بالإجماع القرار ١٦٥٦ (٢٠٠٦) الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في إحاطة مفتوحة أجريت في ١٦ كانون الثاني/يناير، ألقى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير الشؤون الخارجية لبليكا، كاريل دي غوشت كلمة أمام مجلس الأمن عن أنشطة المنظمة التي تكمل عمل الأمم المتحدة. وعرض بإيجاز أولويات

المنظمة تحت الرئاسة البلجيكية، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتحسين الأنظمة الجنائية وإمكانية اللجوء إلى القضاء، ومكافحة الجريمة الدولية، وكفالة قيام المنظمة بدورها المتوقع في اتخاذ القرار المتعلق بمركز كوسوفو في المستقبل.

مسائل أخرى

مكاتب الهيئات الفرعية

في ٤ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس أن مجلس الأمن وافق على تكوين مكاتب جميع الهيئات الفرعية التابعة للمجلس باستثناء الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى والفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزءات، اللذين ما زالت المشاورات متواصلة بشأنهما.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اتفق على أن يتولى رئيس الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى منصبه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وسينفذ هذا الترتيب على أساس تجريبي. وخلال حزيران/يونيه ٢٠٠٦، سيجري استعراض لتحديد ما إذا كان يتعين إعادة اتباع الممارسة المعمول بها بالنسبة لفترة ولاية الرئيس (رئاسة شهرية يقوم بها رئيس مجلس الأمن)، أو أن تكون لفترة ستة أشهر، أو شغل المنصب لمدة ١٢ شهرا كما هي الحال في الأفرقة العاملة الأخرى.

الفريق العامل المعني بالمحكمتين

بناء على طلب رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي فوستو بوكار، دعا رئيس مجلس الأمن إلى انعقاد الفريق العامل المعني بالمحكمتين في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأجرى الفريق العامل مداولات بشأن إمكانية تعديل النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ليكون ثمة قاض رابع يبت في الدوائر الثلاث للمحكمة في المحاكمات المقبلة، مما من شأنه أن يوحد القضايا من أجل تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي وضعتها المحكمة.

وناقش أعضاء الفريق العامل الطلب الذي قدمته المحكمة بالكامل والتمسوا مختلف التوضيحات من رئيس المحكمة. وقدم الرئيس لتقديم إحاطة للفريق العامل عن التعديل المطلوب لتعيين ثلاثة قضاة. ووجد أعضاء الفريق العامل أن التعديل المقترح يستند إلى أسس سليمة لأنه سيحقق توفيراً في الوقت وتكاليف المحكمة.

وقرر الفريق العامل ضرورة تعديل المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى تعكس التغييرات الجديدة. وكان ينتظر من مكتب الشؤون القانونية أن ينسق مع المحكمة وصولاً إلى صياغة دقيقة للتعديل الذي سيتعين عرضه على مجلس الأمن للموافقة الرسمية عليه في شكل قرار. وسيتعين أن توافق الجمعية العامة في الوقت المناسب على الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

لجنة بناء السلام

عقب اتخاذ القرار ١٦٤٦ (٢٠٠٥) الذي قرر فيه مجلس الأمن تعيين عضوين من الأعضاء غير الدائمين سنوياً، بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين، للمشاركة في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام المنشأة حديثاً، وافق المجلس بالإجماع، في ١٣ كانون الثاني/يناير، على اختيار جمهورية ترازيا المتحدة والدانرك لمدة سنة واحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.